

تحقيق التغليب
لابن كمال باشا
(ت ٩٤٠ هـ)

تحقيق وتقديم
د. صاحب أبو جناح
كلية الآداب ـ الجامعة المستنصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

منذ مدة غير يسيرة علمت بوجود نسخة من رسالة « التغليب » لابن كمال باشا في مخطوطات المتحف العراقي ، وكان خبر هذه النسخة قد بلغني من طالب الدراسات العليا ـ يومها ـ السيد محمود علي حسو ، معتقداً أنها لابن هشام الانصاري . وحين تيسّرت لي مصورة الرسالة تبيّنت أنها لابن كمال باشا .

ولأهمية موضوع الرسالة وجدّته وطرافته ، ولمنزلة مؤلّفها العالية في تاريخ الثقافة العربية الاسلامية والعلوم اللغوية ، عزمت على نشرها ، وبدأت السعي لجمع ما يتيسّر من نسخها المتعددة . وقد تهيأ لي منها ثلاث نسخ جيدة ، فشرعت في تحقيقها ، وحين فرغت منه اطلعت على نشرة الدكتور ناصر سعد الرشيد لرسائل ابن كمال باشا ، وكانت رسالة التغليب بضمنها ، فنويت أن أتوقف عن إكمال عملي ، وأحجب نشرتي وأنصرف عن العمل بمجموعه . لكني حين تفحصت عمل الدكتور ناصر الرشيد الذي أخرجه على نسخة وحيدة في مخطوطات الحرم المكي الشريف ، بدا لي أن أقابل نصّه بما لديّ من نص محقّق فوجدت مواضع الاختلاف بين النصّين المحقّقين تتجاوز مائة وستين موضعاً بين سقط وتحريف وتصحيف واختلاف يقتضيه تنوع النسخ وأخطاء النسّاخ ومشكلات الطبع ، وكان كلّ هذا يمكن تجاوزه لولا أنّي وجدت في نشرة الدكتور ناصر سقطاً بلغ ٥٦ سطراً من أصل النصّ الذي يقع في حدود اثنتي عشرة صفحة ، كما هو واضح في تعليقي خلال حواشي التحقيق .

وقد تأكد لي من ذلك السقط خطورة الاعتماد على نسخة واحدة في تحقيق النصوص ، وعدم الاطمئنان الى دقة العمل . وعلى أية حال فقد اعتمدت نشرة الدكتور الرشيد وجعلتها نسخة اخرى ورمزت لها بالحرف ط ، وهو مشكور على عمله الذي خدم به العربية حين أخرج هذا المجموع الذي بلغ ست رسائل .

وقد قدّمت لعملي بدراسة وافية عن المؤلف وعن ظاهرة التغليب في العربية ، وهو ما افتقدته في نشرة الدكتور الرشيد ، الذي لم يكن همّه التحدث عن موضوعات الرسائل التي نشرها . ونسأل الله التوفيق له ولنا ولجميع العاملين في خدمة العربية وعلومها ، والحمد لله أولاً وآخراً .

الرسالة ومصنفها

يمثل ابن كمال باشا امتداداً واضحاً للظاهرة « الجاحظية » في الفكر العربي الاسلامي ، فتعدد المعارف، والعلوم التي تميزت بها كتابات الجاحظ ، وحرصه على أن يتناول جميع مظاهر الحياة والطبيعة والمجتمع والفكر ـ على قدر ما كان متيسراً له في ذلك العصر المبكّر نسبياً ـ وجد صداه في أعمال جملة من الكتّاب الموسوعيين الذين أنجبتهم العصور اللاحقة في التاريخ الفكري للعرب والمسلمين .

ومن بين هذه الاسماء اللامعة يذكر التاريخ العلّامة ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ، والعلّامة موفق الدين عبداللطيف البغدادي الفقيه المحدّث اللغوي الطبيب الرحّالة (ت ٦٢٩ هـ) ، والعلّامة جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) صاحب المصنّفات الغزيرة المعروفة ، وابن كمال باشا نفسه ، وسواهم ممّن صنّفوا في جميع فنون العلم والثقافة ، كعلوم القرآن والحديث واللغة والنحو والبلاغة والعروض والتاريخ والعقائد والفلسفة والطب والمجتمع وسواها من المعارف التي اتّسعت لها مصنفاتهم ورسائلهم الغزيرة .

سيرته :

شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا الحنفي . يعرف بابن كمال باشا ، وهو الاسم الذي كان يختاره لنفسه ، وبعضهم يسمّيه كمال باشا زادة ، على نحو ما جاء في نهاية المخطوطة البغدادية لهذه الرسالة وسواها من مصنّفاته . وزادة كلمة فارسية تعني ابن . والمضاف يأتي بعد المضاف اليه في الفارسية وسواها من اللغات الآرية .

كما قد يسمّيه بعضهم كمال باشا أوغلو . وأوغلو في التركية تعني ابن أيضاً وكان جدّه كمال باشا من أعيان الدولة العثمانية وأمرائها[1] ، مقدّماً عند سلاطينها ، إذ كان مربياً لبايزيد الثاني ابن محمد الفاتح ، فعاصر عهده (٨٨٦ ـ ٩١٨ هـ) وعهد أبيه السلطان محمد

(٨٥٥ ـ ٨٨٦ هـ) وكان أميناً لاختام السلطان (نشانجي) كما كان عالماً من علماء عصره .

أما والده سليمان بك فقد كان قائداً عسكرياً في جيش السلطان محمد الفاتح ، وشارك في فتح القسطنطينية عام ٨٥٧ هـ ، وصار بعدها وكيلاً لجند السلطان .

ولد شمس الدين أحمد في (طوقات) من نواحي سيواس ، وفي ظل أسرته المتنفذة أتيح له أن ينشأ في وسط هيّأ له كل أسباب الدرس والتعلّم والتزوّد من منابع المعرفة والثقافة ، فغلب عليه حب العلم ، واشتغل به منصرفاً اليه ليلاً ونهاراً ، بعد أن اشتغل في شبابه في الجيش العثماني في سلطنة بايزيد .

وللرجل في الاشتغال بالعلم والانصراف له حكاية طريفة تدعو للتأمل ، ولا تقع إلا لمن سيكون في مثل منزلته العلمية .

فقد كان مع السلطان بايزيد في سفر ، وكان وزيره حينذاك ابراهيم باشا بن خليل باشا . وكان هناك أمير اسمه أحمد بن أورنوس من عظام أمراء الدولة ، وذوي الجاه والنفوذ .

قال ابن كمال باشا : كنت واقفاً على قدميّ أمام الوزير ، وعنده هذا الامير المذكور جالساً ، فجاء رجلٌ من العلماء ، رثّ الهيئة ، خلق الثياب ، فجلس فوق الأمير المذكور ، ولم يمنعه أحد من ذلك ، فتحيّرت في هذا الامر ، وقلت لبعض رفقائي : من هذا الذي تصدّر على مثل هذا الامير ؟

قال : هو شخص من أهل العلم يقال له : المولى لطفي .

قلت : كم وظيفته ؟

قال : ثلاثون درهما

قلت : وكيف يتصدّر على هذا الامير ووظيفته هذا المقدار ؟

فقال : العلماء مُعَظَّمون لعلمهم ، فإنه لو تأخّر لم يرض بذلك الامير ، ولا الوزير .

قال : فتفكّرت في نفسي فوجدت أني لا أبلغ رتبة الأمير المذكور في الإمارة ، وإني لو اشتغلت بالعلم يمكن أن أبلغ رتبة ذلك العالم ، فنويت أن أشتغل بالعلم الشريف[٣] .

ومنذ ذلك الحين ترك الجيش وانقطع الى المولى لطفي فقرأ عليه وعلى سواه من المشايخ مثل المولى مصلح الدين مصطفى القسطلاني ، والمولى محيي الدين محمد خطيب زادة ، والمولى سنان الدين يوسف معروف زادة[٤] .

نشـاطه العلمـي :

زاول ابن كمال باشا التدريس في أدرنة عام ٩١١ هـ استاذاً في مدرسة « علي بك » ، وفي « الحلبية » .

وطلب منه السلطان بايزيد الثاني أن يكتب تاريخ العثمانيين[٥] .

وفي سنة ٩١٧ هـ ولي التدريس في مدرسة أسكوب في اليونان ، ثم رجع الى أدرنة يعلم فيها في مدارسها المختلفة ، ومنها مدرسة السلطان بايزيد الثاني . وفي سنة ٩٢٢ هـ صار قاضياً للمدينة ثم قاضياً لعسكر الاناضول ، وهو يشبه منصب قاضي القضاة .

وفي هذه الفترة دخل الى القاهرة بصحبة السلطان « سليم خان بن بايزيد خان » حين أخذها من الجراكسة ، وكان إذ ذاك قاضياً بالعسكر المنصور في ولاية أناضول[٥] .

وفي القاهرة اجتمع بأكابر علماء مصر وضمّهم مجلس المناظرة والمباحثة فاعجبوا بفصاحته وقدّروا له منزلته العلمية وشهدوا له بالفضل والإتقان[٦] . بعد ذلك عزل عن منصب القضاء عام ٩٢٥ هـ فعيّن رئيساً لدار الحديث بادرنة[٧] . وفي عام ٩٣٢ هـ صار مفتياً للخلافة العثمانية (شيخ الاسلام) ولم يزل في منصب الفتوى حتى توفاه الله في الثاني من شوال عام ٩٤٠ هـ / ١٦ نيسان ١٥٣٤ م) في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م)[٨] .

ثقافتــــه :

تنوعت معارف ابن كمال باشا بتنوع مصادر الدراسة لديه . فقد كان بارعاً في التفسير والفقه والحديث والنحو والتصريف والمعاني والبيان والكلام والمنطق والاصول وسواها .

فقلّما يوجد فن من الفنون ولا تجد له فيه مصنّفاً أو مصنّفات . وهو بهذا يعدّ نظيراً للسيوطي في مصر[٩] .

ولم تقتصر تآليفه على العربية ، بل كان يكتب بالتركية وبالفارسية[١٠] . وذكر ابن العماد أنّ له رسائل كثيرة في المباحث المهمة الغامضة .

وكان يشتغل بالعلم ليلاً ونهاراً ولم يفتر قلمه . وكان صاحب أخلاق حميدة حسنة وأدب تام وعقل وافر . كما ذكر التميمي أنّ له رسائل كثيرة في فنون عدّة لعلّها تزيد على ثلاثمائة رسالة[١١] .

وتتوزع مصنّفاته ـ بحسب احصاء الموسوعة التركية ، ومجموعها ٢٠٩ مصنّفات على العلوم الآتية :

١ ـ علوم القرآن وتفسيره ـ ١٢ مصنّفاً .
٢ ـ الحديث الشريف وعلومه ـ ٨ مصنّفات .
٣ ـ الفقه والشريعة ـ ٤٣ مصنّفاً .
٤ ـ الفلسفة ـ ٥٠ مصنّفاً .
٥ ـ الاداب ـ ٢٢ مصنّفاً .
٦ ـ المنطق ـ ٨ مصنّفات .
٧ ـ التصوّف ـ ٢ مصنّفات .
٨ ـ الاخلاق ـ ٢ مصنّفات .
٩ ـ علوم العربية ونحوها ـ ٢١ مصنّفاً .
١٠ ـ مصنّفات باللغة الفارسية ـ ٩ مصنّفات .
١١ ـ مصنّفات في موضوعات متنوعة ـ ٣٢ مصنّفاً[١٢] .



وقد أحصى له الاستاذ محمود فجّال ، في دراسته الببليوغرافية القيّمة عده (١٨٢) مصنّفاً بين كتاب ورسالة ومسالة وتعليق[٣].

وقد ساعده اتقانه للغات التركية والعربية والفارسية على أن يتفقه في معرفة هذه اللغات ويكتب في قواعدها ونحوها ويقيم الموازنة بينها في عدد من رسائله ومصنفاته .

موضوع الرسالة :

عنيت هذه الرسالة بايضاح قضية من قضايا المباحث الدلالية في العربية . وهي المباحث التي يشكل المجاز ، الذي هو لون من ألوان التوسع في استخدام اللغة ، الحيّز الاكبر فيها .

فإلى جانب البحث في ظواهر الترادف والمشترك اللفظي والتضاد والاستعارة اللغوية (الاقتراض) والتوليد ، تتّجه عناية الدلاليين الى البحث في أساليب المجاز في اللغة من كناية واستعارة ومجاز مرسل ومجاز عقلي وسواها من أساليب التعبير المجازي .

ويأتي التغليب ـ الذي يحدّه المصنّف بانه توسع في كلام العرب ، مداره على جعل بعض المفهومات تابعاً لبعض ، داخلاً تحت حكمه ، في التعبير عنهما بعبارة مخصوصة للمُغلّب ، بحسب الوضع الشخصي أو النوعي ـ مثلاً من أمثلة التجوّز في العربية ، حيث يطلق اللفظ على ما وضع له في الاصل ، وعلى ما لم يوضع له ، تغليباً لبعض المفهومات على بعضها الاخر .

والغرض من ذلك ، غالباً ، الاختصار والتخفيف في اللفظ ، والاختصار نكتة مشتركة بين أقسام التغليب كلّها ، كما يقول ابن كمال باشا في مقدمة رسالته هذه .

ويراعى في التغليب عادة الخفّة ، فيغلّب الاخفّ ، مثل قولهم : العُمران ، في أبي بكر وعمر ، فغلّب لفظ عمر لخفّته ، والخُبيبان ، في عبدالله بن الزبير وابنه خُبيب ، وقيل في أخيه مصعب ، والعجّاجان في العجّاج وابنه رؤبة ، والمروتان في الصفا والمروة[٤].

وقد تراعى الأفضلية (التعظيم) فيغلّب المذكر على المؤنث ، حتى لو كانت أهمية المؤنث أعلى من أهمية المذكر ، مثل القمرين في الشمس والقمر ، فغلّب القمر لتذكيره ، كما يقول اللغويون ، والأبوين في الأب والأمّ .

وهذا النوع من التغليب الذي يقع بصيغة المثنى ، عرض له المحبّي في « جنى الجنّتين » وأوضحه بانه تغليب أحد المتجاورين أو المتشابهين على الاخر ، بأن يجعل الاخر مسمّى باسمه ادعاء ، ثم يثنّى ذلك الاسم قصداً اليهما جميعاً[٥].

وليس من ذلك قولهم : الجديدان ، في الليل والنهار ، والأطيبان في الطعام والنوم أو النوم والجماع ، والاحمران في اللحم والخمر والاسودان في الماء والتمر ، ونحوها ، لان ذلك من المثنّى الحقيقي لأنّ الصفة تصدق على كل واحد من الاسمين ، فالسواد في الماء والتمر والحمرة في اللحم والخمرة ، والجدّة في الليل والنهار .

كما أنّ التغليب يتجاوز المثنّى الى الجمع من الاسماء ، فيغلّب المذكّر على المؤنث اذا كان هذا المؤنث داخلاً في المجموع ، مثل قوله تعالى في صفة مريم « ع » (وكانت من القانتين) { التحريم ١٢ } ولم يقل من القانتات ، تغليباً للذكور من قومها على الإناث .

« والتغليب في جمع المذكر السالم هو في حقيقته صورة لتغليب المذكّر على المؤنث أو بعبارة أدق لتغليب جمع المذكر السالم على جمع المؤنث السالم .. وتغليب المذكر على المؤنث هو القاعدة العامة في التغليب ، ويندرج تحتها كثير من صور التغليب ومجالاته ، ويكاد يكون الصورة السائدة في القرآن الكريم »[٦].

واذا كان التغليب في كلام العرب يقصد به عادة الى التوسع في الدلالة لتشمل المفردة عدداً من أفراد الجنس ، فأنّه قد يفيد في بعض الاحيان الاقتصار وتضييق الدلالة ، فتنتقض الغاية منه ، حيث تطلق المفردة على واحد بعينه من أفراد جنسها ، دون الاخرين ، ممن تصدق عليهم دلالتها .

من ذلك قول أهل النحو « الكتاب » حيث ينصرف عند إطلاقه الى كتاب سيبويه دون غيره من المصنّفات . وقول الناس « المدينة » حيث غلبت على مدينة رسول الله (ص) دون سواها من المدن ، وقولهم « العقبة » حيث غلب على عقبة أيلة دون سواها ، كما لفظ ابن الزبير غلب على عبدالله دون سواه من إخوته وكذلك ابن عباس غلب على عبدالله وابن مسعود وابن عمر ونحوهم ممن غلّبوا على سائر إخوتهم ممن يصدق عليهم لفظ ابن فلان .

وهذا النوع من التغليب المعكوس هو الذي أوضحه سيبويه في « باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم يكون لكل من كان من أمّته أو كان من صفته من الأسماء التي يدخلها الألف واللام ، وتكون نكرته الجامعة لما ذكرت لك من المعاني ، وذلك قولك : فلان ابن الصَعِق ، والصعق في الاصل صفة تقع على كلّ من أصابه الصَعق ، ولكنه غلب عليه (أي على خويلد بن نفيل بن عمرو الكلابي) حتى صار علماً بمنزلة زيد وعمرو ، وقولهم : النجم ، صار علماً للثريّا . وكابن الصعق قولهم : ابن رألان ، وابن كراع ، صار علماً لإنسان واحد وليس كلّ من كان ابناً لرألان وابناً لكراع غلب عليه هذا الاسم »[٧].

وهذه الرسالة مع أنّ مؤلفها بدأها بتعريف التغليب في الاصطلاح وأشار إشارة سريعة الى أقسام التغليب المتعددة ، والى الغرض منه في اللغة ، فإنّ هدفه العام من وضعها ليس تناول التغليب بصفته ظاهرة لغوية متنوعة تقع في حيّز اللغة والنحو والصرف ، بل كان غرضه التثبت من بعض النصوص والشواهد التي اختلف حولها الشراح والباحثون السابقون عليه، **وبيان ما اذا كانت تدخل فيما يمكن أن يكون تغليباً أو لا.** ولهذا رسم عنوانها « رسالة في تحقيق التغليب » أي في تحقّقه والتثبّت من وقوعه في الأمثلة التي عرضت لها الرسالة التي حرّرها هو[٨].



تحقيق التغليب لابن كمال باشا

وهذه الامثلة عبارة عن مجموعة من الايات القرآنية ، كان بعض المفسّرين والمعلّقين من أصحاب الحواشي قد تنازعوا في صحّة كونها من باب التغليب أو لا . وهذا شان ابن كمال باشا في كثير من الرسائل الجدلية التي كتبها .

والرجل كما نعرفه ، من المشتغلين بالمنطق والجدل ، وهو بحكم هذا المزاج الجدلي المتفشي ، والمعرفة المتشعبة ، ينزع الى الخوض في عدد من الامور الجدلية المتنازع حولها ، فيكتب رسالة في تحقيق المشاكلة واخرى في تحقيق التجريد واخرى في تحقيق تعريب الكلمة الاعجمية واخرى في ايمان أبوي النبيّ (ص) واخرى في تحقيق معنى كاد وغيرها كثير مما يدخل في هذا الباب التحقيقي .

والواضح ان ثقافة ابن كمال باشا في الجدل والمنطق وقراءاته فيهما أثرت تأثيراً واضحاً في صياغة اسلوبه في تحرير هذه الرسالة حيث غلبت على عبارته الدقة والايجاز وشدّة السبك ، على ما هو معروف عن كتاب العصور المتاخرة ، ممّن عرفوا بصرامة الاسلوب وجفاف العبارة ، وبخاصة علماء المشارقة من المشتغلين بعلوم المنطق والنحو والبلاغة وكتب التعليم من المختصرات والشروح والحواشي والتقييدات .

وتتضح خلاصة ثقافة الرجل ومنابع معرفته في هذا الباب من خلال مصادره التي استعان بها في عرض المسائل الجدلية المتنازع عليها وجلّها من مصنّفات المتاخرين من أمثال السكّاكي والخطيب القزويني والسعد التفتازاني والشريف الجرجاني وغيرهم .

تحقيق الرسالة

جرى العمل في تحقيق هذه الرسالة اعتماداً على أربع نسخ ، هي كل ما وقع لي من نسخها المتعددة . وهذه النسخ هي :

١ ـ نسخة مكتبة أوقاف الموصل ، وهي بضمن مجموع في مكتبة الرضوانية بمكتبة أوقاف الموصل تحت رقم ١٢٠ / ١٨ وقياسها ١٦٠ / ١١٠ ملم . ويضم المجموع المذكور عدداً من الرسائل يبلغ ٤١ رسالة ، منها رسالة في التعريب نشرها الدكتور أحمد خطاب العمر بالموصل عام ١٩٨٣ م ، والتنبيه على غلط الجاهل والنبيه التي نشرها الدكتور رشيد العبيدي في مجلة المورد البغدادية عام ١٩٨٠ م في العدد الرابع ، وكان الشيخ عبدالقادر المغربي قد نشرها بدمشق عام ١٩٢٦ م في مجلة المجمع العلمي العربي ، ورسالة في تحقيق معنى كاد نشرها الدكتور رشيد العبيدي في مجلة آداب بغداد عام ١٩٧٢ ورسالة في المشاكلة ، وقد نشرهما الدكتور ناصر سعد الرشيد عن نسخة وحيدة بمكتبة الحرم المكي الشريف برقم ١٥١ أدب ، وذلك بضمن كتابه : رسائل ابن كمال باشا ، الذي تحدثنا عنه في المقدمة .

وتقع هذه الرسالة في ١٣ صفحة ، في كل صفحة ١٨ سطراً . ويبدو أن المجموع الذي ضمّها كتب بخط ناسخ واحد ، وقد جاء في آخر رسالة التعريب التي يضمها هذا المجموع عبارة « لمولانا كمال باشا زادة سلّمه الله » وهذه العبارة وردت بضمن تتمة ألحقت بالرسالة المذكورة بخط ناسخ آخر . ويبدو من هذا التعقيب الذي استدرك به على الرسالة أن النسخة كتبت في حياة مصنّفها ، مما رجّح لديّ اتخاذ نسخة الموصل الذي يضمها هذا المجموع أصلاً ، مع أنها ليست أكثر دقة أو كمالاً من نسخة المتحف العراقي .

٢ ـ نسخة المتحف العراقي

وهذه النسخة تقع في مجموع برقم ٥٥٣ / ٢ مجاميع ، وهي الآن في دار صدام للمخطوطات التي انتقلت اليها مخطوطات مديرية الآثار العامة ببغداد ، ورمزت لها بالحرف ـ م ـ .

وهي نسخة جيدة كتبت بخط نسخ وشغلت ٤ صفحات في كل صفحة ٢٤ سطراً ، ثم أكمل الناسخ بقية النسخة في حاشية الرسالة اللاحقة لها وهي رسالة الوصيّة ، فشغلت [illegible] من الصفحة الاولى من رسالة الوصيّة والحاشية العليا من الصفحة الثانية من الرسالة المذكورة .

وليس في هذه النسخة ما يشير الى تاريخ نسخها ولا الى اسم الناسخ وجاء في خاتمتها : تمت الرسالة ، وهي لكمال باشا زادة . وهي تشغل الورقات ١٩٤-١٩٦ والوجه الثاني من الورقة ١٩٣ من المجموع المذكور الذي يضمّ عدداً من رسائل ابن كمال باشا .

٣ ـ النسخة المطبوعة ، وهي التي نشرها الدكتور ناصر سعد الرشيد في كتابه « رسائل ابن كمال باشا » عن نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف وقد رمزت لها بالحرف ط ، وقد تقدم الحديث عنها وعن نقصانها في المقدمة .

٤ ـ نسخة صورها لي الصديق الدكتور عيّاد الثبيتي من مركز تحقيق التراث بجامعة أم القرى ، ولا أعلم مصدرها ، وهي بضمن مجموع يضم رسالة المشاكلة . وقد جاء في أولها « هذه رسالة معمولة في تحقيق التغليب لابن كمال باشا الوزير » .

وهي في ١٠ صفحات ، في كل صفحة ٢٣ سطراً ، وخطها نسخ جيد ، ولكني لم انتفع منها بغير ثلاث صفحات ، لان التصوير جاء معتماً فلم أتبين منه شيئاً ، ويبدو أن ذلك الاضطراب وقع في أصل الفلم الذي صورت عنه النسخة المصوّرة . ولم يذكر شيء عن الناسخ ولا عن تاريخ النسخ . وقد وضعت لها رمز « ك » .

ويذكر أن الدكتور محمود فجّال أورد في بحثه عن ابن كمال باشا المنشور في مجلة عالم الكتب السعودية العدد ٣ المجلد ١٠ الصادر في آب ١٩٨٩ م أنّ لهذه الرسالة نسخاً اخرى في دار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع و ٦٦٣ مجاميع بلاغة ، وفي مكتبة برتونيال باستانبول برقم ٩٨٠ / ٨٩٣ واخرى بمكتبة قليج علي باستانبول أيضاً برقم ١٠٢٤ واخرى بمكتبة عاشر أفندي باستانبول أيضاً برقم ٤٣٠ .

وذكر الدكتور أحمد خطاب العمر أنّ المجموع الذي يضمّ نسخة رسالة التعريب في مكتبة حاج حسني باشا باستانبول الذي رقمه

١٢١ / ٥ يضم عدداً من الرسائل لابن كمال باشا بينه نسخة من هذه الرسالة .

وقد اعتمدت في تحقيقي لهذه الرسالة الاصول العامة التي تواضع عليها أهل التحقيق من إثبات الفروق بين النسخ وتخريج النصوص الشواهد والتعريف بمن يحتاج القارىء الى التعريف بهم من الأعلام والتعليق على المواضع المشكلة التي تحتاج الى تعليق لتوضيحها وبيانها للقارىء مع صنع الفهارس اللازمة لإكمال الفائدة من نشر هذا النص النافع . ومن الله التوفيق .

هوامش الدراسة

(١) الشقائق النعمانية لطاش كبري زادة ـ بيروت ١٩٧٥ ، ٢٢٦ . وشذرات الذهب لابن العماد ـ بيروت ١٩٧٩ ، ٨ / ٢٣٨ .

(٢) شذرات الذهب ٨ / ٢٣٨ .

(٣) نفسه .

(٤) الشقائق النعمانية ، ٢٢٧ .

(٥) الطبقات السنية في تراجم الحنفية للتميمي ، ط دار الرفاعي ـ القاهرة ، ١ / ٣٥٦ .

(٦) الفوائد البهية للكنوي الهندي ، ٢٢ .

(٧) الشقائق النعمانية ٢٢٧ . وشذرات الذهب ٨ / ٢٣٩ .

(٨) شذرات الذهب ٨ / ٢٣٩ .

(٩) الطبقات السنية ١ / ٣٥٧ ، والفوائد البهية للكنوي الهندي ١٧ .

(١٠) الشقائق النعمانية ٢٢٧ .

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) الخواص والمزايا لابن كمال باشا (تحقيق حامد صادق قنيبي ص ٥٢١) بضمن (بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها) ـ كلية اللغة العربية ـ جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، جـ ٢ .

(١٣) مجلة عالم الكتب مجلد ١٠ ع ٣ آب ١٩٨٩ م ص ٣٤٠ .

(١٤) الكتاب ١ / ٢٦٨ ومغني اللبيب ٢ / ٦٨٧ والمقتضب ٤ / ٣٢٣ والمثنى لابي الطيب اللغوي ص ٤ واصلاح المنطق ٩١ ، ٢٥١ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ والمشوف المعلم للعكبري ٥٠٦ .

(١٥) جنى الجنتين للمحبي ص ١١٧ دمشق ١٣٤٨ هـ مكتبة القدسي .

(١٦) ظاهرة التقليب في اللسان العربي د. سيد رزق الطويل (مجلة البحث العلمي) كلية الشريعة ـ جامعة أم القرى ع ٦ سنة ١٤٠٣ هـ ص ١٢١ ، ١٤٠ .

(١٧) الكتاب ١ / ٢٦٧ .

(١٨) لا أعلم أنَّ أحداً من القدماء أفرد مصنفاً مستقلاً لدراسة ظاهرة التقليب غير ابن كمال باشا ، وهناك رسالة في ورقتين في التقليب لأبي نعيم السيد أحمد بن عبدالله الخادمي ، وهي بضمن مجموع في مخطوطات الاستاذ محرم جلبي المرعشي في مدينة مرعش التركية ، وقد ذكرها الدكتور طه محسن في فهرس مخطوطات هذه المكتبة المنشور في مجلة المورد البغدادية ع ٤ م ٤ سنة ١٩٧٥ م .

الصفحة الاولى من مخطوطة أوقاف الموصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليّة[1] والصلاة على نبيّه ويمدُ

فهذه رسالة معمولة[2] في تحقيق التغليب .

إعلم أنّ التغليبَ توسّع في الكلام[3] شائعٌ في كلام[4] العرب ، مداره على جعل[5] بعض المفهومات تابعاً لبعض ، داخلاً[6] تحت حكمه في التعبير عنهما بعبارة مخصوصة للمُغلَّب ، بحسب الوضع الشخصي أو النوعي[7]. ولا عبرة للوحدة[8] والتعدّد ، لا في جانب الغالب ، ولا في جانب المغلوب ، فإنّه[9] قد يُغلَّب الواحد على الواحد كما في القَمَرين[10] والعُمَرين . وقد يُغلّب المتعدّد[11] على المتعدّد كما في قوله تعالى : ويوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله (الفرقان ١٧) على بعض الوجوه[12].

وقد يغلّب المتعدّد على الواحد كما في قوله تعالى : وكانت من القانتين[13] (التحريم ١٢) وقد يغلّب الواحد على[14] المتعدّد كما في قوله تعالى : وما ربّك بغافل عمّا تعملون (هود ١٢٣)[15].

وإنّما الاعتبار[16] للنكتة[17] التي تقتضيه ، والاختصار نكتة مشتركة بين الاقسام كلّها ، فهو لا يكفي في تبيين[18] واحد من الوجوه المذكورة ، إذ[19] لا بدّ فيه من تخصّص وتعيّن[20] ، كالتذكير في القمر والخجفة في عُمَر[21] والتحقير في ما يعبدون[22]، والتعظيم في « كانت[23] من القانتين » ، وفي[24] « وما ربّك بغافل عمّا تعملون » . إلّا أنّ التعظيم في الاول للمغلّب عليه ، وفي الثاني للمُغلّب ، وبالقيد الاخير خرج (كذا) المشاكلة[25]، فإنّ فيها أيضاً جعل بعض المفهومات تابعاً لبعض داخلاً تحت حكمه في التعبير عنه بعبارة المتبوع[26]، إلا أنّه يُعبّر[27] فيها عن كلّ من[28] المتشاكلين بعبارة مستقلة .

فإن قلتَ : هلّا يلزم حينئذ[29] الجمع بين الحقيقة والمجاز في باب[30] التغليب ؟

قلتُ : تلك شبهة تختلج في البال قبل الوقوف على حقيقة الحال . قال الفاضل التفتازاني في آخر سورة النساء من شروح الكشّاف : وشبهة الجمع بين الحقيقة والمجاز واردة في[31] باب التغليب أجمع . وقد فرغ السعد[32] من[33] حلّ تلك الشبهة في شرح[34] قول صاحب الكشاف . قلت : المراد المُنزّل كلّه[35] ، وإنّما عبّر عنه[36] بلفظ الماضي[37] وإن كان بعضه مترقّباً تغليباً للموجود على ما لم يوجد ، كما يُغلّب المتكلّم على المخاطب ، والمخاطب على الغائب فيقال : أنا وأنت فعلنا ، وأنت وزيد تفعلان[38]، ولانه اذا كان بعضه نازلاً وبعض مُنتَظر النزول جُعِل كأنّه[39] قد نزل وانتهى نزوله ، حيث قال[40] : يعني[41] أنّ الوجه في التعبير عن الماضي والاتي بلفظ الماضي[42]، إمّا تغليب ما حصل له الوجود على ما لم يحصل ، وإمّا جعل المترقّب بمنزلة المتحقّق[43]، فالاول مجاز باعتبار تسمية[44] الكلّ[45] باسم الجزء[46]، والثاني استعارة باعتبارة تشبيه[47] غير المتحقّق[48] بالمتحقّق[49].

ويرِدُ على كلا[50] الوجهين : أنّه جمع بين الحقيقة والمجاز ، ولا يُتصوّر معنى مجازيّ يعمّ المعنى الحقيقي والمجازي فيكون[51] من عموم المجاز . والجواب إنّ الجمع هو أن يراد باللفظ معناه الحقيقي والمجازي ، على أن يكون كلّ[52] منهما مراداً باللفظ ، وها هنا[53] أريد المعنى الذي بعض أجزائه من[54] أفراد الحقيقة دون البعض[55] الى هنا كلامه[56].

ومن[57] ها هنا تبيّن أنّ من قال إنّه من المجاز ، لكون اللفظ مستعملاً في غير ما وضع له لنوع تلبّس[58] بينهما كتشابه ونحوه ، ولم يصب في قوله : كتشابه ، لما[59] عرفت أنّ اعتبار علاقة التشابه في طريق الاستعارة وهو غير طريق التغليب ، فانّه من قبيل المجاز المرسل ، فتأمّل .

أقول : قد تبيّن بما[60] ذكره ها هنا أنّه لم يُصِب فيما قاله في فصل حروف المعاني من[61] التلويح : وكثيراً ما يُسمّى الجميع حروفاً ، تغليباً أو تشبيهاً للظروف بالحروف في البناء وعدم الاستقلال[62].

والاول[63] أوجه لأنّه[64] في الثاني[65] يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، أو[66] إطلاق الحروف[67] على مطلق الكلمة ، حيث يرجّح[68] الوجه الاول[69] على الثاني بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز على الثاني[70] مع أنّه شبهة[71] واردة على كلّ منهما ، وحلّها[72] أيضاً مشترك . ثمّ إنّ موجب ما ذكره من[73] أن يكون الاول وجهاً دون الثاني ، لانّ الاطلاق المذكور غير مخصوص ، بل يجوز الجمع المذكور[74]، فافهم .

واعتُرِض عليه بأنّ هذا الجمع يلزم على الوجه الاول أيضاً ، لانّ المغلّب معنى حقيقي للفظ ، والمُغلّب عليه معنى مجازي ، فيلزم في صورة التغليب الجمع بين الحقيقة والمجاز .

لا يقال لكلّ[75] معنى مجازي إذ اللفظ لم يوضع له ؛ لانّا نقول : فحينئذ يلزم أن لا يوجد الجمع في شيء من المواضع لجريان



هذه العلّة في كلّ صورة من صور(٧٥) الجمع.

أقول: هذا الجواب ما ذكره الفاضل المذكور في(٧٦) بحث الجمع بين الحقيقة والمجاز من «التلويح» بقوله(٧٧):

لا يقال: المعنى الحقيقي جزء من مجموع المعنى الحقيقي والمجازي، فيجوز ذلك في جميع الصور باعتبار اطلاق اسم البعض على الكل، ودفعه بقوله: لانّا نقول: هو مشروط بان يكون الكل موجوداً متحقّقاً، له اسم واحدٌ، لازماً للجزء، يصحّ انتقال الذهن من الجزء اليه، كالانسان المركّب من الرقبة وغيرها، والمجموع المركّب من الانسان والأسد ليس كذلك، بل هو أمر اعتباري محض.

ومن غفل عن هذا قال في دفع ما ذُكر: ويمكن أن يجاب عنه ما أجاب الفاضل الشريف في حاشية الكشّاف، من أنّ الجمع في صورة التغليب إنّما يلزم إذا أُريد كلٌّ من المعنيين باللفظ، وفي صورة التغليب أُريد به معنى واحد مركّب(٧٨) من المعنى الحقيقي والمجازي، ولم يستعمل اللفظ في كل واحد منهما(٧٩)، بل في المجموع مجازاً. ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية، لجواز أن لا يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحداً عرفاً، يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات اللفظ.

أقول: تقرير الجواب على الوجه المذكور خارج عن قانون المناظرة، لانّ وظيفة المجيب البيان، لانّ قوله: ولم يلزم، جواب سؤال مُقدّر، حاصله المنع كما لا يخفى.

ثم أقول: الجواب الذي ذكره الفاضل التفتازاني في شرح الكشّاف وارتضاه الفاضل الشريف لا يقطع عرق الشبهة، لانّه إنّما يتمشّىٰ في مثل: القمرين، وما يعبدون، والقوم، إذا أُطلق على جماعة فيهم امرأة(٨٠)، وأما في نحو قولنا: رأيت أحد عشر رجلاً، إذا كان فيهم امرأة، فلا يتمشّى، وذلك ظاهر(٨١). وكذلك في مثل: (أو لَتَعُودُنَّ)(٨٢)؛ لانّ العَوْد إن أُخرج عن معناه الحقيقي الى معناه المجازي فلا تغليب، وإن أُبقي على معناه الحقيقي يلزم المحذور المذكور، ولا مجال للتركيب بينهما، فتأمّل.

قال صاحب المفتاح(٨٣): التغليب باب واسع يجري في كلّ فنّ. قال الله تعالى حكاية عن قوم شعيب: « لنُخرجنّك يا شعيبُ والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودُنَّ في مِلّتنا » (الاعراف ٨٨) (أدخل شعيباً في لتعودُنَّ في ملتنا)(٨٤) بحكم التغليب، وإلّا فما كان شعيب في ملّتهم كافراً مثلهم، فإنّ الانبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون أن يقع منهم صغيرة فيها نوع نفرة فما بال الكفر!

أقول: فيه نظر، لانّه إن أراد أنّ شعيباً عليه السلام لم يكن في ملّتهم كافراً مثلهم في اعتقادهم أيضاً فلا يلزم ذلك، وما ذكره بقوله: فإنّ الانبياء ... الخ، لا يدلّ على ذلك، إنّما دلالته على أنّه / عليه السلام لم يكن في ملّتهم كافراً مثلهم في الواقع. وإن أُريد أنّه عليه السلام لم يكن في ملّتهم في الواقع فمُسلّمٌ، ولكنّه لا يجدي نفعاً(٨٥)، إذ لا يلزم منه أن لا يكون في ملّتهم في اعتقادهم أيضاً، وكونه عليه السلام في ملّتهم في اعتقادهم يكفي في صحّة قولهم ذلك، كما لا يخفى(٨٦) على أنّه يجوز أن يكون العود بمعنى الصيرورة، وهو كثير في كلام العرب كثرة فاشية، لا تكاد تسمعهم يستعملون « صار » ولكن « عاد »، ويقولون: ما عدت أراه، عاد لا يكلّمني، ما عاد لفلان مال. ثمّ إنّ شعيباً عليه السلام أجرى جوابه على وفق ما قالوا تركاً(٨٧) للمنازعة فيما لا يجدي فقال: إنْ عدنا في ملّتكم (الاعراف ٨٩)، فلا تغليب فيه أيضاً كما زعمه الزمخشري والسكّاكي.

وقال الترمذي في شرح المفتاح: وليس في قوله(٨٨): بعدَ إذ نجّانا الله منها » (الاعراف ٨٩) دلالة على ما دلّ عليه « إن عُدنا في مِلّتِكم » بناءاً على أنّ النجاة منها إنّما تكون بعد الدخول فيها على ما سبق اليه الوهم، لانّ النجاة عن الشيء لا يلزم أن تكون بعد الدخول فيه.

أقول: وبهذا(٨٩) تبيّن أنّه لا إباء في قوله: إذ نجّانا الله منها »(٩٠) عن حمل « عاد » على معنى « صار » كما سبق الى بعض الاوهام.

وأمّا التمسّك(٩١) بما قيل إنّ « صار » لا يتعدّى بفي فليس بشيء، لانّ التعدية خاصة اللفظ، فالاختلاف في التعدية(٩٢) لا ينافي الاتحاد في المعنى(٩٣).

قال الرضي: ولا يُتوهّم أنّ في التعدية بين علمت وعرفت فرقاً من حيث المعنى كما قال بعضهم، فإنّ معنى « علمت أنّ زيداً قائمٌ، وعرفت أنّ زيداً قائمٌ » واحدٌ. إلّاأنّ عرفت لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبها علم، لا لفرق معنوي بينهما، بل هو موكول الى اختيار العرب، فإنّهم قد يخصّون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر »(٩٤).

ثم قوله[٩٥]: فما بال الكفر ؟! لم يصب مَحزّه ، فإنّ صغيرةً فيها[٩٦] نوع نفرة أشدُّ امتناعاً في حقّ الانبياء عليهم السلام من سبق الكفر ، لأنّ في الاول دلالة على خساسة النفس[٩٧]، بخلاف الثاني ، ولذلك[٩٨] اتفق الكلّ[٩٩] على امتناع الاول دون الثاني .

قال صاحب الكشّاف في آخر سورة التحريم : فإن قلت : ما كان خيانتهما ؟ يعني خيانة امرأة نوح وامرأة لوط عليهما السلام . قلت : نفاقهما وإبطانهما الكفر وتظاهرهما على الرسولين . فامرأة نوح عليه السلام قالت لقومه : إنّه مجنون ، وامرأة لوط عليه السلام دلّت[١٠٠] على ضيفانه ، ولا يجوز أن يراد بالخيانة الفجور ، لأنّه سمج[١٠١] في الطباع ، نقيصة عند كلّ أحد ، بخلاف الكفر ، فإنّ الكفّار لا يستقبحونه ، بل يستحسنونه ويسمّونه حقاً[١٠٢]. انتهى .

وهذا صريح في أنّ الكفر أهون من نقيصة[١٠٣] فيها نفرة الطباع ، نظراً الى منصب النبوّة ومقام الدعوة ، وإن كان الكفر في حدّ نفسه أشدّ النقائص وأغلظها فافهم .

وفي شرح الفاضل الشريف للمفتاح : ومن أنواعه أن يغلِّب الاكثر من جنس على أقلّه فينسب الى الجميع ما هو منتسب الى أكثره ، كما في قصة شعيب عليه السلام ، إذ غُلِّب أتباعُه عليه في نسبة العود[١٠٤] كما غُلِّب هو عليهم في الخطاب . ففي قوله : (أو لتعودُنَّ) تغليبان . أقول : فيه بحث ، وهو أنّ التغليب في الخطاب إنّما يلزم إن لو لم[١٠٥] يكن ذلك الخطاب في محضر من أتباعه ، إذ لو كان في محضر منهم يجوز[١٠٦] أن يكون الخطاب اليه عليه السلام والى سائر الحاضرين من أتباعه معاً[١٠٧]، فلا تغليب ، ولا[١٠٨] دلالة في سياق الآية الكريمة على تعيين الحال[١٠٩]. ولذلك لم يلتفت صاحب الكشاف وغيره الى التغليب في الخطاب ، والله أعلم بالصواب[١١٠].

ومنها قوله تعالى : وكانت من القانتين (التحريم ١٢) ، أي كانت مريم من المطيعين . وكان موجب / القياس القانتات ، لأنّ صيغة الجمع بالواو والنون إنّما هي للذكور[١١١] خاصّة ، بحكم الوضع ، فإطلاقها على الإناث تغليب[١١٢] للذكور[١١٣] على الأنثى . ونكتتُهُ الإشعار بأنّ طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال الكاملين[١١٤]، حتّى عُدّت في[١١٥] جملتهم وأُدخلت في التعبير عن الذكور . فالتغليب للذكور[١١٦] حكم تلك النكتة لا العكس كما[١١٧] توهمه عبارة السكّاكي حيث قال : عُدّت الأُنثى من الذكور بحكم التغليب[١١٨].

وقد تداركه الشارح[١١٩] الفاضل حيث وجّهها بقوله : أي جُعلت بمنزلتهم في التعبير بلفظ يختصّ به الذكور وضعاً . فإن قلت : ما تقول في قول[١٢٠] من قال[١٢١] : « مِنْ » ابتدائية ، و[١٢٢]كانت مريم من أعقاب هارون « ع » فلا تغليب في الآية ، لأنّ مبناه على أن تكون تبعيضيّة ؟ قلت : لا أرى[١٢٣] له وجهاً ، لأنّ فيه تنزيلاً للكلام عن درجته بتضييع تلك النكتة[١٢٤] اللطيفة بل نقول : هذه تفويت[١٢٥] لوجه مطابقة بقية[١٢٦] الكلام لمقتضى الحال[١٢٧]، فإنّ المقام مقام توصيفها[١٢٨] بجهات الفضل والمزيّة والكون من أعقاب نبيّ من الأنبياء ، ممّا تستوي فيه الاقدام[١٢٩] كما لا يخفي على ذوي الافهام .

ثم قال السكّاكي : وقال الله تعالى : (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلّا إبليس) (البقرة ٣٤) عُدّ إبليس من الملائكة بحكم التغليب عَدَّ الأنثى من الذكور . وهذا على[١٣٠] وفق ما ذكره الزمخشري من أنّ الاستثناء متّصلٌ ، لأنه كان جنياً[١٣١] واحداً بين أظهر الالوف من الملائكة مغموراً بهم فغلّبوا عليه في قوله : فسجدوا ، ثم استُثني منهم استثناء[١٣٢] واحد[١٣٣] منهم[١٣٤].

وأقول : لا حاجة الى التغليب في تصحيح اتصال الاستثناء ، فإنّ مبناه على عموم الأمر بالسجود لإبليس[١٣٥]، وذلك لا يلزم أن يكون بتعميم عبارة الملائكة[١٣٦]، فإنّ للعموم المذكور طريقاً آخر ، وهو الدلالة ، وذلك أنّ الاكابر اذا كانوا مامورين بالتذلل لاحد فيكون[١٣٧] الاصاغر مأمورين به بالطريق الاولى ، فالأمر بالسجود وإن كان بعبارة مخصوصة بالملائكة لكنّه بدلالته عامّ لإبليس أيضاً .

وبهذا التفصيل يتبيّن ما في التعليل ، الذي وقع في كلام الفاضل الشريف حيث قال في شرح المفتاح : فإنّ إبليس داخل فيما أريد بلفظ الملائكة ، ولذلك[١٣٨] تناوله الأمرُ بالسجود ، وكان استثناؤه من قوله : فسجدوا ، متّصلاً ، من القصور[١٣٩]، فافهم ولا تكن من القاصرين .

ثم قال السكّاكي : ومن هذا الباب قوله تعالى : (بل أنتم قومٌ تجهلون) (النمل ٥٥) بتاء الخطاب ، غلّب جانب « أنتم »

على جانب قوم[140].

أقول : وقد نبهت فيما سبق على أنه ليس من هذا الباب . ثم قال : وكذا : (وما ربُّك بغافل عمّا تعملون) (الانعام ١٣٢) فيمن قرأ بتاء الخطاب[141]، أي أنت يا محمّد وجميع المكلّفين وغيرهم[142].

أقول : إنّما قال : فيمن قرأ بتاء الخطاب ، إذ لا استشهاد[143] فيمن قرأ بالياء ، لصحة الإخبار عن الغائبين بيعملون ، من غير ارتكاب تغليب ، بخلاف الإخبار عن المفرد الحاضر بتعملون ، فإنّه لا يصحّ بدون التغليب ، ومن وهم[144]، أنّ القيد[145] المذكور[146]، لانه على قراءة الغيبة ، لا يحمل على تغليب غيره[147] عليه الصلاة والسلام ، إذ لم يعهد في كلامهم تغليب الغائب ، وإن كان أكثر ، على المخاطب ، ولا تغليب أحدهما على المتكلم ، فقد وهم : حيث زعم أنّه لولا عدم العهد بتغليب الغائب[148] على المتكلم لكان الكلام المذكور حينئذ مظنّة التغليب ، وقد عرفت أنّه ليس كذلك لصحة الكلام حينئذ بدون التغليب .

ثم أقول : زعم الزمخشري أن قولنا : « أنا وأنت فعلنا » تغليب للمتكلم[149] على المخاطب ، على ما صرّح به فيما نقلناه فيما سبق من كلامه .

ويردُ عليه أنّ الضمير[150] في فعلنا موضوع للمتكلم مع الغير[151]، وقد استعمل في معناه الحقيقي فلا تغليب[152].

والجواب عنه بما ذكره الفاضل التفتازاني في شرح الكشاف ، وهو أنّ نلك ، إذا لم يعبّر عن غيره بطريق الخطاب أو الغيبة ، أما إذا عبّر عنه باحدهما فحقُّه أن يجري على تلك الطريقة ، لا أن يجعل تابعاً للمتكلم ، لا يشفي[153]؛ لانّه لا يتحقّق به معنى[154] التغليب .

نعم يثبت العدول عن مقتضى الظاهر ، ولا يلزم التغليب ، بل هو أقرب الى الالتفات من التغليب ، كما لا يخفى على من أمعن النظر وأجاد ، والله وليّ الرشاد[155].

ثمّ قال السكّاكي : وكذا يذرؤكم ، في قوله تعالى : « جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ومن الانعام أزواجاً[156] يذرؤكم فيه » (الشورى ١١) خطاباً شاملًا للعقلاء والانعام مغلّباً فيه المخاطبون على الغائب ، والعقلاء على ما لا يعقل[157]، بمعنى اقتضاء[158] المقام شمول الخطاب في يذرؤكم للعقلاء والانعام (والمخاطبين والغيّب)[159] ، وذلك بجمع التغليبين في لفظة[160] « كُم » ، فإنّ في مجيء الكاف دون الهاء تغليب المخاطبين على الغائب ، ومجيء[161] الميم دون النون تغليب العقلاء على ما لا يعقل .

أقول : لقائل أن يمنع اقتضاء المقام شمول الخطاب فيه للفريقين ، ويقول : خُصر[162] الخطاب بذوي العقول[163] لعدم صلاحية الخطاب في غيرهم . ثم إنّ تخصيص الخطاب بهم لا يستلزم[164] تخصيص الحكم المذكور بهم ، كما أنّ تخصيص الخطاب في قوله تعالى : « لكم » و « أنفسكم » ، لم يستلزم تخصيص الحكم المذكور بهم ثمّة ، والسكوت عن بيان الحكم في الانعام لانفهامه[165] بطريق الدلالة ، وهذا من قَبيل الإيجاز والاختصار ، فلا حاجة الى التغليب (كما لا يخفى على ذوي الاعتبار)[166].

ثم قال[167]: ومنه قولُهم أبوان ، للأب والأمّ ، وقمران ، للشمس والقمر ، وخافقان ، للمغرب والمشرق .

قال الشارح[168]: والخافق هو المغرب ، من خَفَق النجم ، إذا غاب .

وقيل : المشرق ، لانه تخفق فيه الكواكب ، أي تلمع .

أقول : التغليب فيه غير ظاهر ، بل الظاهر من كلام الجوهري ، حيث قال : والخافقان : أُفقا المغرب والمشرق . قال ابن السكّيت : لانّ الليل والنهار يخفقان فيه[169]، خلافه[170].

قال الترمذي : اعلم أنّ التغليب قد يكون لقوّة ما يُغلَّبُ[171] وفضله ، كما في « أبوان » وقد يكون لمجرد كونه مذكّراً كما في : قمران[172]، وقد يكون لقلّة حروفه بالنسبة الى المغلَّب عليه كما في « عُمران »[173]، وقد يكون لكثرته كما تُلي عليك فيما تقدّم[174] من الايات المذكورة ، يعني في قصة شعيب[175]، وقصة لوط[176] وقصة مريم وقصة آدم عليهم[177] السلام .

وقال الأزهري : والعُمران : أبو بكر وعُمر[178]، فغُلِّب عمر ؛ لانّه أخفُّ الاسمين . (وقيل : المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز)[179] . قال[180] : (وقيل : سُنّة العمرين قبل خلافة عمر بن عبدالعزيز)[181]، يعني ما جاء في الحديث أنّهم قالوا لعثمان (رض) يوم الدار : نسالك سُنّة العُمرين[182].

ثم قال الازهري : قال أبو عبيد[183]: فإن قيل كيف بُدِيء بعمر[184] قبل أبي بكر وهو قبله ، وهو أفضل[185] ؟

قلنا(١٨٦): العرب تفعل ذلك ، وتؤخّر(١٨٧) الافضل .. يقولون : ربيعة ومُضر وسُليم وعامر ، ولم يترك قليلاً ولا كثيراً .

وعن قتادة(١٨٨) أنه سئل عن عتق أُمهات الاولاد فقال : أعتق العُمَران فمن بينهما(١٨٩) من الخلفاء أُمهات الاولاد . ففي قول قتادة : العمران ، عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز . يعني أنه لم يكن بين أبي بكر وعمر خليفة(١٩٠).

أقول : قد عرفت فيما سبق أنّ التغليب من قبيل(١٩١) المجاز ، والتجوّز في نحو العمرين والقمرين(١٩٢) بحسب الصيغة لا بحسب المادة ، فإنّ صيغة التثنية(١٩٣) موضوعة بالوضع النوعي للمفردين(١٩٤) من جنس مادته(١٩٥). فإطلاقه على فردين أحدهما من جنس مادته والاخر لا من جنس مادته يكون مجازاً بطريق تغليب ما هو من جنس مادته على غيره ، ولا تجوّز في مفرده كما توهّمه الفاضل الشريف حيث قال في شرح المفتاح تبعاً للرضي : ومنها تغليب أحد المتناسبين على الاخر بان يطلق اسمه على الاخر

[illegible]

الاثقل ، فإنّ أحد الاسمين اذا كان أخفّ يكون الاخر خفيفاً لا ثقيلاً ، فاين الاثقل(١٩٦)؟

فكان حقّه أن يقول : إلّا أن يكون الاخر مذكراً(١٩٧). ثمّ قال : فإن قلت : مجوزاً اطلاق الاسم على الاخر لا يكفي في التثنية كما في المشتركين(١٩٨)، بل لا بدّ من الاشتراك في معنى ليصيرا من جنس واحد . قلت : هو مختلف فيه ، فقد جوّز بعضهم أن يقال : قرءان ، للطهر والحيض ، وعينان ، للجارية والباصرة .

أقول : لا يخفى ما في هذا الجواب على ذوي الالباب ، فإنّ المسالة المختلف فيها لا تصلح(١٩٩) أن تكون مبنى لامر متّفق(٢٠٠) عليه .

ثم قال : وايضاً جاز أن يجعل الاخر مسمّى باسمه ادّعاءً ، ثم يؤوّل الاسم بمعنى المسمّى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنّى باعتباره كما قيل في العَلَم(٢٠١)، فيكون الابوين(٢٠٢) المسمّيين بالاب .

ولا يخفى ما فيه أيضاً من التعسّف . وقد ردّه بعضهم على ما اعترف به نفسه في الحاشية(٢٠٣) (بانّ هذا التاويل في العلم قليل ، بخلاف تثنيته وجمعه . ثمّ قال في الحاشية)(٢٠٤): والاولى أن يقال : الاعلام لكثرة استعمالها ، وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم ، بخلاف أسماء الاجناس فتأمل(٢٠٥).

تمت الرسالة في التغليب(٢٠٦).

هوامش التحقيق

(١) الهاء في « وليه » يعود على الحمد والله تعالى ولي الحمد ، كما يقال الدار لمالكها . وانظر الصيغة ذاتها في مفتاح الفوائد الضيائية لنور الدين الجامي ١ / ١٦٣ .

(٢) ليست في ط.

(٣) في م : توضيح شائع.

(٤) في ك : لسان.

(٥) في ط : حمل ، وهو تحريف.

(٦) سقطت (باخلاء) من الاصل.

(٧) في ط : التكريمي ، وهو تحريف.

(٨) في ك : في الواحدة ، وفي ط : بالوحدة.

(٩) سقطت (فائه) من ك ، ط ، ومن الاصل .

(١٠) سقطت (القمرين) من ط.

(١١) في ط : كالتعلد ، وهو تحريف.

(١٢) قرا ابن كثير وحفص عن عاصم بالياء (يحشرهم) وقرا باقي السبعة بالنون . الاتحاف ٢ / ٧١٤.

(١٣) كان موجب القياس : اللاتتات . وسياتي في ص.

(١٤) سقطت (على) من ط.

(١٥) التغليب في مخاطبة الرسول (ص) بصيغة المفرد في (ربك) ثم في مخاطبته بصيغة الجمع في (تسألون) ليشمل المخاطب وغيره .

(١٦) يستعمل المصنف لفظة الاعتبار بمعنى الاهتمام فمثلها بالاهم ، كما فعل ذلك في عبرة ، حيث عدّاها بالكلام (هامش ٨) وقد شاعت بمعناها هذا عند المتأخرين ، حيث يقولون كتاب معتبر أي ذو أهمية . وليس كذلك معناها في أصل الوضع فهي من الاعتبار بمعنى الاتعاظ وتتعدّى بالباء .

(١٧) في ط : بالكثرة .

(١٨) في م ، ط ، ك : تعيين ، وهو انسب .

(١٩) سقطت (إلا) من الاصل ، وفي ك ، ط : بل لا بد .

(٢٠) في ك ، ط : مخشي ومخشى .

(٢١) في ط : والتخفيف في العمر .

(٢٢) في ط : فيما تبيدون .

(٢٣) في ط : وكانت ، وهو تحريف .

(٢٤) سقطت (وفي) من ط.

(٢٥) يريد بالقيد الاخير قوله في حد التغليب « ... بادخاله تحت حكمه في التعبير عنهما بعبارة مخصوصة بالمغلّب » والمشاكلة ليست كذلك .

(٢٦) في ط : النوع ، وهو تحريف .

(٢٧) في ك : يعتبر ، وهوَ تحريف .
(٢٨) في ط : في ، وهو تحريف .
(٢٩) في ط : هل يلزم في التغليب .
(٣٠) لم ترد (باب) في الاصل .
(٣١) في م : على .
(٣٢) سقطت (السعد) من ط ، والسعد هو مسعود بن عبدالله التفتازاني الملقّب بسعد الدين أصولي ، مفسر ، متكلم ، محدث ، بلاغي ، توفي عام ٧٥١ هـ ، بغية الوعاة ٣٩١ ، الاعلام ٨ / ١١٣ .
(٣٣) في ط : عن ، وهو تحريف .
(٣٤) في ط : الشرح .
(٣٥) في ط : كلية ، وهو تحريف ، والاشارة هنا الى قوله تعالى : لكن الله يشهد بما أُنزل اليك ، أنزله بعلمه ، والملائكة يشهدون ، وكفى بالله شهيدا (النساء ١٦٦) .
(٣٦) سقطت (عنه) من م ، ط .
(٣٧) في ط : المضيّ .
(٣٨) في ط : يفعلان ، وهو تحريف .
(٣٩) في ط : كانه كله .
(٤٠) يعني السعد التفتازاني .
(٤١) سقطت (يعني) من ط .
(٤٢) سقطت (الماضي) من ط .
(٤٣) في ط : التحقيق ، وهو تحريف .
(٤٤) في ط : شبهة ، وهو تحريف .
(٤٥) كل وبعض وغير وذات ومثل من الالفاظ الملازمة للاضافة ، فلا تقترن بال التعريف في الفصيح ، ولكن ذلك شاع عند المتاخرين والمولّدين لا سيما بعد ترجمة النصوص الفلسفية عن اليونانية والسريانية وشيوع مصطلحاتهما .
(٤٦) سقط (باسم الجزء) من ط .
(٤٧) في ط : التشبيه .
(٤٨) سقطت (غير المتحقّق) من الاصل .
(٤٩) سقطت (بالمتحقّق) من ط .
(٥٠) ليست (كلا) في الاصل ولا في ط .
(٥١) في ط ليكون .
(٥٢) في الاصل : على أنّ كلّا ، وكذلكَ في ط .
(٥٣) في ط : ومنها أنه ، وهو تحريف .
(٥٤) في ط : من معنى ، وهي زيادة .
(٥٥) أي التفتازاني في حاشية الكشاف .
(٥٦) في ط : ولي . (٥٧) في ط : تلتبس . وهو تحريف . (٥٨) في ط : اذا ، وهو تحريف . (٥٩) في ط : مما . (٦٠) في ط : في . (٦١) التلويح ١ / ٢٤٨ . (٦٢) أي التغليب . (٦٣) في ط : لأنّ . (٦٤) أي التشبيه . (٦٥) في ط : واطلاق . (٦٦) في ط : الحرف . (٦٧) في ط : رجّح .
(٦٨) زاد في ط : من الوجهين .
(٦٩) سقطت (على الثاني) من ط .
(٧٠) في ط : أنّ شبهته .
(٧١) في ط : وكلها ، وهو تحريف .
(٧٢) كذا في الاصل وفي م ، وهي زيادة .
(٧٣) في ط : بمن يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز .
(٧٤) في ط : الكل .
(٧٥) سقطت (من صور) من الاصل .
(٧٦) من قوله : في بحث الجمع .. وحتى قوله : فإنّ صغيرةً فيها ، ص ١٨ سقط من ط ومقداره ٥٦ سطراً .
(٧٧) سقطت (بقوله) من م .
(٧٨) في م : تركب .
(٧٩) (واحد) ليس تفي م ، ط .
(٨٠) سقطت (امرأة) من م .
(٨١) سقط (وذلك ظاهر) من الاصل .
(٨٢) من الاية ٨٨ من سورة الاعراف .
(٨٣) مفتاح العلوم : ١١٦ .
(٨٤) سقط ما بين القوسين من م .
(٨٥) سقطت (نظماً) من اوصل .
(٨٦) سقطت (كما لا يخفى) من الاصل .
(٨٧) في م : تركنا ، وهو تحريف .
(٨٨) الضمير يعود على شعيب ع .
(٨٩) في م : ومن هنا .
(٩٠) تمام الاية : قد افترينا على الله كذباً ، ان عدنا في ملتكم بعد اذ نجّانا الله منها ، الاعراف ٨٩ .
(٩١) في م : التمثيل ، وهو تحريف .
(٩٢) سقطت (في التعدية) من الاصل .
(٩٣) سقطت (في المعنى) من الاصل .
(٩٤) شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٧٧ .
(٩٥) الضمير يعود على السكاكي صاحب المفتاح .
(٩٦) هنا ينتهي موضع السقط من ط الذي ابتدأ في ص ١٥ .
(٩٧) سقطت (النفس) من ط .
(٩٨) في ط ، وكذلك ، وهو تحريف .
(٩٩) راجع هامش ٤٥ .
(١٠٠) سقطت (دلّت) من الاصل ، وفي ط : خانته في .
(١٠١) في ط : مستقبح .
(١٠٢) الكشاف ٤ / ١٣١ وفيه يستسمجونه مكان يستقبحونه .
(١٠٣) في ط : صغيرة .
(١٠٤) في ط : العدد ، وهو تحريف .
(١٠٥) كذا في النسخ ، وفي ط بدون إن ، وهو الوجه .
(١٠٦) كذا في النسخ والوجه : لجاز .
(١٠٧) سقطت (معاً) من ط .
(١٠٨) سقطت (ولا) من ط .
(١٠٩) في م : المجاز ، وهو تحريف ، ويريد بالحال حال حضور الاتباع أو عدمه .
(١١٠) الكشاف ٢ / ٣٧٠ . (١١١) في الاصل : للمذكر . (١١٢) في ط : تغليباً . (١١٣) في في ط : للذكر .
(١١٤) لم ترد (الكاملين) في الاصل .
(١١٥) في ط : من .
(١١٦) في النسخ : المذكور ، وهو تحريف .
(١١٧) في ط : على ما . (١١٨) مفتاح العلوم ١١٦ . (١١٩) في ط : الشريف . (١٢٠) في ط : حق .
(١٢١) هو الزمخشري في الكشاف ٤ / ١٣٢ .
(١٢٢) في ط : أي .
(١٢٣) في ط : لا أدري .
(١٢٤) سقطت (النكتة) من الاصل .
(١٢٥) في ط : تقريب ، وهو تحريف .
(١٢٦) سقطت (بقية) من ط ومن الاصل .
(١٢٧) في الاصل وفي ط : المقام .

(١٢٨) في ط : لوصفها .
(١٢٩) في ط : يستوي فيه الاقوام .
(١٣٠) سقطت (على) من الاصل .
(١٣١) في م : جنساً ، وهو تحريف .
(١٣٢) سقط (منهم استثناه) من ط .
(١٣٣) في ط : واحداً .
(١٣٤) المفتاح ١١٦ .
(١٣٥) أي يمنه مع الملائكة .
(١٣٦) في ط : له .
(١٣٧) في ط : تكون ، وهو تحريف .
(١٣٨) في م : والملك ، وهو تحريف .
(١٣٩) قوله : من القصور ، متعلق بقوله ، يتبين ما في التعليل .
(١٤٠) المفتاح ١١٦ .
(١٤١) هي قراءة ابن عامر من السبعة ، السبعة ٢٦٩ والاقناع ٦٤٣ .
(١٤٢) المفتاح ١١٦ .
(١٤٣) في م : الاستشهاد ، وهو تحريف .
(١٤٤) في م : فهم ، وهو تحريف ، وفي حاشية الاصل تعليق : رد للشريف الفاضل .
(١٤٥) في ط : القصد ، وهو تحريف .
(١٤٦) في ط : الذكور ، وهو تحريف .
(١٤٧) في ط : الغائبين .
(١٤٨) في ط : لتغليب الغائبين ، وهو تحريف .
(١٤٩) في ط : من تغليب المتكلم .
(١٥٠) في م : المضمر .
(١٥١) ينظر تعليق ٤٥ .
(١٥٢) سقطت عبارة (فلا تغليب من م .
(١٥٣) قوله : لا يشفي ، خبر عن قوله : والجواب عنه ... » .
(١٥٤) في ط : لا تحقق مع التغليب ، وهو تحريف .
(١٥٥) في م : الارشاد ، وفي ط سقطت العبارة كلها .
(١٥٦) سقطت (ومن الانعام أزواجاً) من ط بسبب انتقال النظر .
(١٥٧) مفتاح العلوم ١١٦ .
(١٥٨) في ط : يعني التفصي .
(١٥٩) زيادة من ط .

(١٦٠) في ط : وجمع ذلك التغليب في لفظة لم .
(١٦١) في ط : وفي مجيء .
(١٦٢) في ط : خُصّ .
(١٦٣) في ط : المثل .
(١٦٤) في ط : في قوله تعالى : من أنفسكم ، لم يستلزم .
(١٦٥) كذا في النسخ ، وفي ط : لاستفهامه .
(١٦٦) سقط ما بين القوسين من ط .
(١٦٧) في ط : السكاكي .
(١٦٨) يريد الشريف الجرجاني .
(١٦٩) في ط وفي الصحاح : فيهما (خلق) .

(١٧٠) (خلافه) خبر عن (والظاهر) في بداية العبارة .
(١٧١) في ط : يفعله ، وهو تحريف .
(١٧٢) في ط : القمرين .
(١٧٣) في ط : القمرين ، وهو تحريف .
(١٧٤) سقط (فيما تقدم) من ط .
(١٧٥) زاد في ط : عليه الصلاة والسلام ، وهذا يرد عادة في أعقاب كل من ذكر من الانبياء .

(١٧٦) سقطت (وقصة لوط) من ط .
(١٧٧) في ط : عليهما .
(١٧٨) في ط : رضي الله عنهما .
(١٧٩) سقط ما بين القوسين من طبعة التهذيب .
(١٨٠) أي ابن السكيت الذي نقل عنه الازهري وابن السكيت يروي عن الفراء عن معاذ الهراء ، وكلمة (قال) زيادة من التهذيب ، وانظر اصلاح المنطق : ٩١ ، ٢٥١ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، والمشوف المعلم للعكبري : ٥٠٧ .

(١٨١) ما بين القوسين سقط من ط ، وفي الاصلاح والمشوف المعلم : سيرة .
(١٨٢) تهذيب اللغة ٢ / ٣٨٧ (عمر) وانظر المثنى لابي الطيب اللغوي ص ٤ .
(١٨٣) في التهذيب والاصلاح والمشوف المعلم : أبو عبيدة ، وكذلك في المثنى لابي الطيب .
(١٨٤) زاد في ط : رضي الله عنه .
(١٨٥) في ط : وأفضل ، وكذلك في الاصلاح والمشوف المعلم للعكبري ط جامعة أم القرى .
(١٨٦) في ك : قلت .
(١٨٧) في ك ، ط : ويؤخّر الخير الافضل .
(١٨٨) أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري الاكمه ، كان تابعياً وعالماً كبيراً ، نسابة ، جامعاً لاخبار الشعر ، ولد سنة ٦٠ هـ وتوفي بواسط سنة ١١٧ هـ . طبقات ابن سعد ٧ / ٢٢٩ وابن خلكان ٤ / ٨٥ وياقوت ١٧ / ٩ .
(١٨٩) في م : يليهما ، ولا إشكال فيه . ويبدو أن هذا هو أصل الخبر .
(١٩٠) زاد في ط وكذلك في الاصلاح والمشوف المعلم : رضي الله عنهما . وانظر التهذيب ٢ / ٣٨٧ .
(١٩١) في ط : باب .

(١٩٢) سقطت (العمرين و) من نسخة الاصل .
(١٩٣) في ط : التشبيه ، وهو تحريف .
(١٩٤) في ط : للفردين .
(١٩٥) أي مادة المثنى مثل رجل ورجلان .
(١٩٦) قوله : المعتبر هو الاخف ، يقتضي أن أحد الاسمين خفيف والاخر أخف منه ، ثم انتقض هذا بقوله : إلا أن يكون الاثقل مذكراً ، لان هذا يقتضي أن هناك ثقيلاً واثقل .

(١٩٧) في ط : مذكوراً ، وهو تحريف .
(١٩٨) في ط ، ك : المشترك .
(١٩٩) في ط : تصخ .
(٢٠٠) في ط : مثنى لامرين ، وهو تحريف .
(٢٠١) مثل العمرين والخبيبين والخالدين .
(٢٠٢) في ط : الابوان للمسميين بالاسباب ، وهو تحريف . والوجه : معنى الابوين ، أي الام والاب ، وهو كذلك في شرح المفتاح (خ) .
(٢٠٣) يريد حاشية المطول .
(٢٠٤) سقط ما بين القوسين من ط ، ك ومن الاصل بسبب انتقال النظر .
(٢٠٥) زيادة من م ، وفي ط : انتهى .
(٢٠٦) في م : تمت الرسالة وهي لكمال باشا زادة .